برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينفذ مشروعا للحد من آثار العواصف الترابية في العالم العربي

■ 14أكتوبر/ متابعات:

يقوم برنامج الأمم المتحدة في غرب آسيا بتنفيذ مشروع للحد من آثار العواصف الترابية والغبار في دول الخليج العربية بالإضافة إلى الأردن وسوريا والعراق وتركيا وإيران.

وقال إياد أبو مغلي الممثل الإقليمي للبرنامج في الدول العربية إن ظاهرة العواصف الترابية والغبار لا تؤثر فقط على البيئة ولكنها تعد أيضا مشكلة اقتصادية واجتماعية، وأضاف: "هذه المشكلة حقيقية وتحدث الآن لأسباب عديدة منها جفاف المنطقة، الاستخدام غير المناسب لمصادر المياه، التوقف عن زراعة بعض المناطق التي كانت زراعية وتم تحويلها إلى مناطق سكنية أو بسبب الحروب التي حدثت في تلك المنطقة لعشرات السنين وبذلك تم تكسير الطبقة السطحية للتربة فأصبحت عرضة لأي رياح تحملها لأماكن بعيدة، إضافة إلى العديد من الأسباب."

وأضاف أبو مغلي أن المشروع الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة يطبق في إحدى عشرة دولة ستعمل على إنشاء شبكة علمية لاستخدام العلم لتحديد أماكن تلك العواصف وأسبابها وتصويرها بالأقمار الصناعية ووضع خرائط لطريقة تحركها.

وذكر الممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المشروع يتضمن أيضا إنشاء شبكة من العلماء للتباحث في المشكلة وكيفية التوصل إلى حلول لها، وإعادة تأهيل المناطق الزراعية وضمان الاستخدام الأمثل للمياه.

14 OCTOBER

14 أكتوبر

www.14october.com

الأربعاء - 13مارس 2013م - العدد 15713

بمشاركة أكثر من 5 آلاف شخصية مهتمة من مختلف بلدان العالم

كوالالمبور تحتضن أكبر مؤتمر دولي حول صحة المرأة في مايو القادم

في إطار الجهود الدولية لتعزيز وتحسين صحة المرأة وخفض نسبة وفيات الأمهات يعقد في نهاية شهر مايو القادم بالعاصمة الماليزية كوالالمبور أكبر مؤتمر دولي تنظمه منظمة المناصرة العالمية (Women Deliver) والذي يتوقع أن يحضره أكثر من 5،000 مشارك من مختلف أنحاء العالم، بما فيها اليمن، سيكون من بينهم مسئولون رفيعو المستوى في الدول والحكومات والأمم المتحدة ومسئولو التنمية والشباب والمسئولون التنفيذيون في الشركات، المتخصصون في الرعاية الصحية، والأكاديميون، والمحامون، ووسائل الإعلام وغيرها للدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين صحة ورفاه الفتيات والنساء.

كتب / بشير الحزمي

ويصاحب المؤتمر عقد أكثر من 120 دورة متزامنة تسلط الضوء على مواضيع مختلفة في موضوع المرأة وتتألف من 12 جلسة ينظمها الصندوق العالمي للنساء ويجمع الرجال والنساء الذين يبذلون استثمارات جدية في صحة ورفاه النساء والفتيات.

ويسعى المؤتمر إلى الخروج بالتزام لتحسين حياة الفتيات والنساء خصوصا مع اقتراب الموعد المحدد عام 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي بالرغم مما أحرز منها من تقدم، إلا أنه لا يزال أمامها طريق طويل لتقطعه. كما يهدف المؤتمر إلى وضع إستراتيجية حول الطريقة لعام 2015 وما بعده، وتسليط الضوء على قصص النجاح والتحديات المستمرة لتحسين صحة ورفاه الفتيات والنساء.

وتقول ميليندا غيتس، الرئيس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس، كمتحدثة عامة في مؤتمر (النساء ينجبن) أنه سيتم في المؤتمر التركيز بشكل خاص على تلبية الاحتياج غير الملباة بوسائل تنظيم الأسرة.

فيما تؤكد مديرة قسم آسيا في مؤتمر النساء ينجبن 2013 الدكتورة راج أن المؤتمر سيكون فرصة سانحة لتسليط الضوء على العديد من قصص النجاح من البلدان في جميع أنحاء آسيا. موضحة أن وفيات الأمهات في هذه المنطقة في انخفاض، وهناك العديد من الأمثلة على البرامج التي تحدث فرقا في الخدمات الصحية المجتمعية في الأرياف.

وقالت إن المؤتمر يعترف بأن القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، وتحسين التعليم، وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل نحو تحقيق الاستدامة البيئية، وضمان المساواة الاقتصادية بين الجنسين والتمكين كلها أجزاء ضرورية من الحل للحد من وفيات واعتلال الأمهات وأن الجميع بحاجة للبناء على عمل بعضهم البعض لخلق التآزر.

المؤتمر يجمع الأصوات من مختلف أنحاء العالم لاتخاذ إجراءات لتحسين صحة ورفاه الفتيات والنساء

وتزامنا مع احتفال العالم باليوم العالمي للمرأة في 8 مارس أعلنت منظمة Women Deliver العالمية المؤسسات العشر الفائزة التي وصلت إلى النهائيات من أصل 25مؤسسة اجتماعية مبتكرة والتي تستفيد منها الفتيات والنساء في جميع أنحاء العالم يذكر أن المؤسسات المقدمة للمسابقة تقع ثمان منها في آسيا، وأربع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وثلاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واثنتان في أوروبا وأمريكا الشمالية، وواحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والسبع المتبقية لديها امتداد عالمي أو متعدد البلدان. وتستفيد الفتيات والنساء منها بطرق مختلفة.

صوت أكثر من 13،500 فرد على الانترنت لاختيار 10 منظمات منها لتلقي المنح والدعم لحضور مؤتمر Women Deliver 2013 المزمع عقده في كوالالمبور، بماليزيا في(28 - 30 مايو 2013) وكان من بين المؤسسات الفائزة من الشرق الأوسط المنظمة القطرية "تراث".

وقال جيل شيفيلد، مؤسس ورئيس النساء ينجبن. "في اليوم العالمي للمرأة، من المهم أن نتذكر أن الأفراد في جميع أنحاء العالم والمنظمات، في كل قطاع من كل حجم و، كل له دور يؤديه في تحسين الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفتيات والنساء."

ويقول الرئيس التنفيذي ومؤسس حوافز جديدة سفيتا جانمبولا ، "من خلال المشاركة في مشاريع التحديث الاجتماعي، يمكننا أن نظهر قوة وتأثيرا مضاعفا بالاستثمار في الفتيات والنساء، وتسليط الضوء على المشاريع الاجتماعية كنموذج رئيسي لكسر حلقة الفقر." مما يساعد المرأة على الاستثمار في الصحة والتعليم وتحسين أحوال أسرهن.

ويتوقع أن يكون مؤتمر Women Deliver 2013 الأكبر والأكثر تأثيراً على صحة الفتيات والمرأة وتمكينها من عقد من الزمان. وسيجمع المؤتمر بين أكثر من 5،000 من قادة العالم لضمان أن هذه القضايا لا تزال الأولويات في الفترة التي تسبق عام 2015 الموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تبقى ضمن أولويات أجندت التنمية لما بعد 2015م.

هذا وكانت منظمة Women Deliver قد شاركت الاحتفال باليوم العالمي للمرأة وأكدت أن إجراء استثمارات في المرأة في الصحة والتعليم والتمكين، وحقوق الفتيات والنساء ، سيكون له فوائد كبيرة للمجتمعات والبلدان .

يذكر أن منظمة Women Deliver هي منظمة المناصرة العالمية التي تجمع الأصوات من مختلف أنحاء العالم للدعوة إلى تحسين الصحة والرفاه للفتيات والنساء. وقد أطلقت في عام 2007، وتعمل منظمة Women De-liver عالميا لتوليد الالتزام السياسي والاستثمارات المالية للوفاء بالهدف الإنمائي للألفية رقم 5 للحد من وفيات الأمهات وتحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. وبناء على المؤتمرات التي تم عقدها في عامي 2007 و 2010، تسخر منظمة Women Deliver الالتزامات والشراكات والشبكات للمساعدة في الحيلولة دون وفاة ما يقرب من 350.000 من الفتيات والنساء من أسباب الحمل والولادة ذات الصلة التي تحدث كل عام. ورسالة Women Deliver هي أن صحة الأم حق من حقوق الإنسان وضرورة عملية لتحقيق التنمية المستدامة. فالاستثمار في النساء مثمر ومجد.

رئيس مجموعة البنك الدولي يفصح عن ثلاث أولويات عالمية من أجل النساء والفتيات

قال رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم إن مكانة النساء والفتيات حول العالم تحسنت في العقود الأخيرة، ولكن مازال هناك المزيد الذي ينبغي القيام به.وأضاف: لقد روعنا جميعاً الاغتصاب الوحشي الذي تعرضت له شابة في دلهي مؤخراً ثم وفاتها بعد ذلك، كما أكد أيضاً على مدى ما يتعين على العالم أن يقوم به من أجل حماية النساء والفتيات. موضحا أن العنف ضد النساء منتشر جداً - وما يقدر بـ 510 ملايين امرأة على قيد الحياة اليوم سوف يساء إليهن من قبل شركائهن على مدى حياتهن.

متابعة / الحزمي

وأشار إلى أن النساء في البلدان النامية يمتن أثناء الولادة كل 1.5 دقيقة. ويبلغ عدد المفقودات من النساء والفتيات- نتيجة للوفيات المبكرة والإجهاض بسبب جنس الجنين - حوالي 3.9 مليون سنويا. كما أن أقل من نصف النساء في العالم لديهن وظائف، مقارنة بما يقرب من أربعة أخماس الرجال .

متسائلا عما يمكن القيام به للتعجيل بإحراز تقدم قبل اليوم العالمي للمرأة ؟

وقال في مدونة كتبها على موقع البنك الدولي أن هناك ثلاث أولويات للنظر فيها لضمها إلى جدول الأعمال العالمي أولها ضمان حصول المرأة على الحريات الأساسية التي تستحقها. حيث أنه وفي أكثر من 100 بلد، مازال الرجال والنساء لا يتمتعون بحقوق متساوية تماما أمام القانون وأن مثل هذه الاختلافات يمكن أن تمنع المرأة من فتح حساب مصرفي، أو الحصول على وظيفة دون الحصول على إذن من زوجها، أو القدرة على امتلاك وإدارة ممتلكاتها. وفي تنزانيا والمغرب ونيبال، على سبيل المثال، لا ترث البنات نصيبا مساويا لما يرثه الأبناء. وفي شيلي والفلبين وكوت ديفوار، لا يمكن للمرأة إدارة الممتلكات الزوجية على قدم المساواة مع زوجها. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورغم أن المرأة قامت بدور محوري في العديد من الاحتجاجات خلال أحداث الربيع العربي، فإن بعض البلدان تقترح اليوم خفض السن القانونية للزواج وعدم تجريم ختان الإناث .

وأضاف أن ثاني هذه الأولويات هي إنفاذ القوانين التي تكفل سجن المغتصبين ومن يستخدمون العنف ضد النساء. حيث أن هناك 100 بلد في العالم الآن تصنف الاغتصاب على أنه جريمة، ولكن نصف هذه البلدان لا تجرم الاغتصاب في إطار الزواج ولازال إنفاذ القوانين ضعيفاً. وكما تذكرنا الأحداث في أعقاب المأساة التي وقعت في الهند، فإن المجتمعات المحلية والحكومات بحاجة إلى العمل معاً للتصدي للقيود الأساسية مثل تدني الوعي العام لدى الجمهور حول طبيعة وحجم التحدي، وافتقار الشرطة والأجهزة القضائية إلى التدريب والتوعية.

ويرى رئيس مجموعة البنك الدولي أن ثالث هذه الأولويات هي تعزيز قدرة المرأة على التعبير عن رأيها السياسي. هناك امرأة واحدة فقط من بين كل خمسة أعضاء بالبرلمانات الوطنية حول العالم، مما يدلل على ضرورة وضع نظام للحصص واتخاذ تدابير أوسع نطاقا لتحسين مستوى التمثيل وتعبير المرأة عن رأيها السياسي. وتظهر استطلاعات الرأي أن معظم الأشخاص يفضلون شغل النساء للمناصب القيادية؛ ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، وافق 70 في المائة من الأشخاص الذين شملهم استطلاع أجراه معهد غالوب على أن المرأة ينبغي أن تكون قادرة على شغل مناصب قيادية وطنية، بينما وافق 88 في المائة من المشاركين على ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء.

وقال: نحن في مجموعة البنك الدولي سنواصل الضغط من أجل إحراز تقدم في هذه المجالات ذات الأولوية. وإحدى الوسائل التي يمكننا أن نساعد بها تتمثل في جمع بيانات أفضل تعمل على قياس المساواة من أجل النساء والفتيات. ولدينا على سبيل المثال بيانات قيمة عن عائدات وممتلكات النساء وقدرتهن على التعبير عن آرائهن السياسية. ونقوم حاليا بتحسين جمع البيانات في 10 بلدان بشأن قضايا المساواة بين الجنسين؛ وسوف نبحث ذلك في 10 بلدان أخرى، ولا يزال هناك المزيد بعد هذه البلدان العشرين. وداخليا كذلك، يعمل البنك الدولي على التأكد من تحقيق التوازن في المناصب القيادية بين النساء والرجال على قدم المساواة. ونعمل على تحقيق هذا الهدف خلال أربع سنوات.

وأوضح أن تحقيق المساواة للنساء والفتيات يمثل تحديا هائلا. وأنه سيقوم بعمل كل ما في وسعه لضمان قيام البنك الدولي بالمساعدة في تصدر الجهود.

صحة المرأة كما تراها منظمة الصحة العالمية

الفقر يشكل عقبة أمام الحصول على الصحة الإنجابية ويضع عبئاً على صحة النساء

عرض / بشير الحزمي

أوضحت منظمة الصحة العالمية على موقعها الالكتروني أن نوع الجنس يؤثر بشدّة في صحة الإنسان وذلك بسبب الاختلافات البيولوجية وغيرها من الاختلافات القائمة بين الجنسين . وأن من الأمور المثيرة للقلق بوجه خاص صحة النساء والفتيات، ذلك أنّهن يعانين، في كثير من المجتمعات، من الحرمان جرّاء التمييز الذي يواجهنه والذي تمتد جذوره إلى عوامل اجتماعية ثقافية. فتلك الفئة معرّضة أكثر من غيرها، مثلاً، لمخاطر الإصابة بالإيدز والعدوى بفيروسه.

وأشارت المنظمة إلى أن من العوامل الاجتماعية الثقافية التي تحول دون استفادة النساء والفتيات من الخدمات الصحية الجيدة وبلوغ أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هي عدم تساوي علاقات القوة بين الرجل والمرأة، القواعد الاجتماعية التي تحدّ من فرص التعليم والاستفادة من عمل مدفوع الأجر، التركيز، بشكل حصري، على الأدوار الإنجابية التي تؤديها المرأة، التعرّض المحتمل أو الفعلي للعنف الجسدي أو الجنسي أو الانفعالي.

الفقر عقبة كبيرة

ولفتت المنظمة إلى أنه على الرغم من أنّ الفقر يشكّل عقبة كبيرة أمام الحصائل الصحية الإيجابية بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء، فإنه يضع عبئا أفدح على صحة النساء والفتيات وذلك لأسباب عدة منها، مثلا، الممارسات التغذوية (سوء التغذية) واستخدام وقود غير مأمون لأغراض الطهي (مرض الرئة الانسدادي المزمن).

وذكرت الصحة العالمية أنه على الرغم من بلوغ متوسط العمر المأمول بين نساء معظم بلدان العالم معدلات تتجاوز معدلات الرجال، فإنّ هناك عدداً من العوامل الصحية والاجتماعية تسهم، مجتمعة، في الحدّ من نوعية حياتهن. ذلك أنّ عدم المساواة في الحصول على المعلومات وخدمات الرعاية والخدمات الصحية الأساسية تزيد من المخاطر الصحية المحدقة بهن.

مخاطر التمييز

وأكدت أن التمييز القائم على أساس الجنس يؤدي إلى تعرّض النساء لكثير من الأخطار الصحية، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي وأنواع العدوى المنقولة جنسياً والأيدز والعدوى بفيروسه والملاريا ومرض الرئة الانسدادي المزمن. وقد أصبح تعاطي التبغ يشكل كذلك خطراً يحدق بالفتيات، كما أنّ معدلات الوفيات أثناء فترة الحمل وخلال الولادة تظلّ عالية في البلدان النامية.

عشر حقائق

وذكرت منظمة الصحة العالمية عشر حقائق عن صحة المرأة تشمل 10 مجالات رئيسية تؤثر بشكل وخيم في صحة المرأة وهي:

• تشير التقديرات إلى أنّ معدلات التدخين بين الرجال تتجاوز معدلات التدخين بين النساء بنحو 10 أضعاف. غير أنّ حملات التسويق الضارية التي استهدفت النساء في الآونة الأخيرة أدّت إلى ارتفاع سريع في نسبة التدخين بين فتيات البلدان النامية. والجدير بالذكر أنّ نسبة نجاح النساء في الإقلاع عن التدخين أقلّ من نسبة نجاح الرجال في ذلك، وأنّ النساء أكثر عرضة من الرجال للعودة إلى التعاطي، كما أنّ المعالجة الاستعاضية قد تكون أقل فعالية لدى النساء.

• تمثّل النساء 61 % من مجموع البالغين المصابين بفيروس الأيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي منطقة بحر الكاريبي تمثل النساء 43 % من مجموع حملة ذلك الفيروس. كما تشهد أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية ارتفاعاً في أعداد النساء اللائي يحملن ذلك الفيروس، مع أنّها لا تزال تؤوي نسبة أقل منهن مقارنة بالمناطق الأخرى.

• تعاني نحو 15 % إلى 71 % من النساء في جميع أنحاء العالم من عنف جسدي أو جنسي من قبل الرجال الذين يعاشرونهن في مرحلة ما من حياتهن. وتسجّل حالات إساءة معاملة النساء في جميع الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، ممّا يخلّف آثاراً وخيمة على صحتهن.

• تبيّن بعض الدراسات أنّ خُمس النساء يبلّغن عن تعرّضهن لعنف جنسي قبل بلوغهن سنّ الخامسة عشرة.

• على الرغم من تراجع نسبة الزواج المبكر، فإنّ نحو 100 مليون طفلة ستتزوّج قبل بلوغها سن الثامنة عشرة في السنوات العشر القادمة. وتمثل تلك النسبة ثلث المراهقات في البلدان النامية (باستثناء الصين). وكثيراً ما تفتقر الزوجات من صغار الفتيات إلى دراية كافية بمسائل الجنس وأنواع العدوى المنقولة جنسياً والأيدز والعدوى بفيروسه.

• تواجه نحو 14 مليون مراهقة تجربة الأمومة كل عام. وتعيش أكثر من 90 % من تلك الأمهات الصغيرات السنّ في البلدان النامية.

• يشهد كل عام وفاة 1600 امرأة وأكثر من 10000 وليد بسبب مضاعفات يمكن توقيها تحدث أثناء فترة الحمل وخلال الولادة. وتقع حوالي 99 % من وفيات الأمومة و90 % من وفيات الولدان في العالم النامي.

• تسهم الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات في الحد من نسبة إصابة النساء وأطفالهن بالملاريا. وعندما تحصل النساء على دخل، فإنّهن يملن، أكثر من الرجال، إلى شراء تلك الناموسيات لأسرهن. غير أنّ استخدام تلك المعدات له صلة، في غالب الأحيان، بأنماط النوم التي تحول دون استعمالها بشكل صحيح من قبل النساء.

• تتولى النساء، في معظم البلدان، مهمة الطبخ. وعندما يطبخن أمام نيران مكشوفة أو مواقد تقليدية، فإنّهن يستنشقن، يوميا، مئات الملوّثات. ويتسبّب ذلك الدخان المنبعث داخل المباني في وفاة نصف مليون امرأة من أصل مجموع النساء اللائي يتوفين سنوياً في جميع أنحاء العالم بسبب مرض الرئة الانسدادي المزمن والبالغ عددهن 3ر1 مليون امرأة. وعلى سبيل المقارنة، لا تبلغ نسبة الرجال الذين يقضون نحبهم سنوياً بسبب ذلك المرض الناجم عن الدخان المنبعث داخل المباني إلا نحو 12 %. وقد يتسبّب تعرّض الجنين لتلك الملوّثات الضارة، أثناء فترة الحمل، في انخفاض وزنه عند الميلاد، بل وحتى في وفاته.

• تواجه النساء، في جميع أنحاء العالم ومن جميع الفئات العمرية، خطر التعرّض للعمى وضعف البصر بنسبة تفوق تعرّض الرجال لتلك المخاطر. وعلى الرغم من ذلك فإنّهن لا يستفدن من خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة لعلاج أمراض العين التي تصيبهن وذلك بسبب عوامل تعود، في كثير من الأحيان، إلى عدم قدرتهن على التردّد بمفردهن على المرافق الصحية، والاختلافات الثقافية القائمة بين المجتمعات فيما يخص أهمية خدمات الجراحة والعلاج الخاصة بالمرأة.

اليمن في منتصف الطريق نحو مستقبل جديد

يمثل هذا الشهر منتصف الطريق في عملية التحوُّل التي يمر بها اليمن. فقد تم في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 توقيع اتفاق السلام الذي توسط فيه مجلس التعاون الخليجي، لكن التنفيذ الفعلي للاتفاق بدأ في فبراير من العام الماضي مع انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية اليمنية ورئيس حكومة الوفاق الوطني. وكما هو متفق عليه في مبادرة السلام، ستتضمن مرحلة التحوُّل إجراء حوار وطني يجمع قطاعا واسعا من البلاد جغرافيا وسياسيا، ووضع دستور جديد، لتبلغ ذروتها في انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة. ومن المقرر أن تكتمل المرحلة الانتقالية التي تستمر عامين في فبراير 2014.

ولعملية التحوُّل الرسمية ثلاثة مكونات مهمة سياسية وأمنية واقتصادية. وقد قيل الكثير عن التقدم الذي تحقق على الصعيدين السياسي والأمني. وأود أن أركز اليوم على التطورات الاقتصادية. ففي هذه المرحلة، تتفاوت عناصر الصورة، فبعض الأنباء جيدة والبعض الآخر غير ذلك.

ولنبدأ بالأنباء الجيدة. أولا، على صعيد التحليل الكلي، بدأت الأوضاع تستقر. وأعلن البنك المركزي اليمني عن زيادة احتياطيات النقد الأجنبي إلى 6.2 مليار دولار من مستواها المنخفض البالغ 3.7 مليار دولار والذي انحدرت إليه في ذروة الأزمة. ويُعزَى هذا جزئيا إلى وديعة بقيمة مليار دولار قدمتها السعودية، ويرجع أيضا إلى التحسُّن في الإدارة من جانب البنك المركزي. واستقرت العملة عند نحو 215 ريالا مقابل الدولار الأمريكي. والتضخم أيضا تحت السيطرة. ويتوقع صندوق النقد الدولي معدل نمو قدره حوالي 4.4 في المائة هذا العام مقارنة مع نمو بنسبة 0.5 في المائة فحسب العام الماضي وانكماش بنسبة حوالي 19 في المائة في عام 2011 الذي نشبت فيه الأزمة السياسية. وأخيرا فإن البنك المركزي خفض في الآونة الأخيرة أسعار الفائدة إلى 15 في المائة. ومع أن هذه الأسعار لا تزال مرتفعة فإنها أقل كثيرا من مستوى 22 في المائة الذي كانت عليه قبل ستة أشهر فحسب.

والمشروعات التي تتلقى تمويلا من المانحين والحكومة تمضي قدما الآن. وعاد كل المانحين تقريبا الآن إلى العاصمة صنعاء ويجري ترسية عدد كبير من التعاقدات في الوقت الحالي. والمشروعات التي يجري تدشينها لا تتركز على العاصمة وحدها، ولكنها تشمل أيضا المدن والقرى في شتى أرجاء اليمن. ويجري إصلاح الطرق وبناء المدارس وتنظيف الشوارع وإنشاء مطارات وأقيمت مناقصة لمشروع بناء نفق رئيسي على الطريق من صنعاء إلى الحديدة. وستبدأ الحكومة قريبا بناء الطريق البري السريع الذي سيربط عدن بتعز. وهناك مشروعات أخرى كثيرة في مرحلة التصميم والمناقصات.

لقد عاد المانحون إلى صنعاء، ودبت الحياة في المشروعات مرة أخرى، وجاءت تعهدات بتقديم 7.5 مليار دولار إضافية مساندة لليمن في مؤتمرين عقدا في الرياض ونيويورك العام الماضي. وسوف تساعد هذه الأموال الجديدة في تمويل مشروعات ذات أولوية خلال الأعوام الثلاثة القادمة. وتجري مناقشات مكثفة بين الحكومة والمانحين بشأن أي المشروعات ستذهب إليه تعهدات التمويل الجديدة. وبدأت بعض هذه الأموال في الوصول فعلا. وفي 14 فبراير/شباط، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على عدد من المنح لليمن قيمتها إجمالا 206 ملايين دولار وهي الدفعة الأولى من تعهد بتقديم 400 مليون دولار مساندة إضافية لليمن. ويتحرك مانحون آخرون أيضا للوفاء بتعهداتهم. وتوصلت السعودية بالفعل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن تخصيص معظم المبالغ التي وعدت بتقديمها وقدرها 3.25 مليار دولار.

وأما فيما يتعلق بالأنباء غير الجيدة، فأولا، ليس كل المانحين يفي بتعهداته. ففي حين تحركت السعودية سريعا بإيداع مليار دولار لدى البنك المركزي، وتحديد مشروعات معينة لمعظم التمويلات التي وعدت بتقديمها، لم تف بعض البلدان بوعودها ولم تبدأ الحوار مع الحكومة بشأن وجهة الأموال التي ستقدمها.

وثانيا، فإن الأمور آخذة في التحسُّن على صعيد الاقتصاد الكلي ووتيرة المشروعات التي تُموِّلها الحكومة والمانحون، لكن النشاط الاقتصادي بوجه عام وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الخاص لم يتحسن بدرجة كافية للتأثير على معدلات البطالة أو مستويات الفقر. فأكثر من 50 في المائة من اليمنيين ما زالوا دون حد الفقر. ونقص الأمن الغذائي لا يزال شديدا، ومستويات سوء التغذية مرتفعة، ولاسيما بين الأطفال.

وأخيرا، فإن الحكومة لم تحقق تقدما في تنفيذ التعهدات التي قطعتها مع المانحين في مؤتمر العام الماضي، وتجسَّدت في توقيع إطار المساءلة المتبادلة. لقد استغرقت الحكومة قرابة خمسة أشهر لتوافق على إنشاء آلية المسار السريع، وهي مؤسسة حيوية ستضمن سرعة استيعاب أموال المانحين وتوزيعها على المشروعات التي خصصت لها. وسيمضي على الأرجح بضعة أشهر أخرى قبل أن تصبح هذه الآلية في حيز التنفيذ الكامل. ولم يتحقق تقدم كبير نحو اتخاذ تدابير مهمة للسياسات تضمَّنها إطار المساءلة المتبادلة. ومن هذه التدابير تحسين نظام الإدارة العامة ومساندة جهود مكافحة الفساد، وإجراء إصلاحات لقطاع الكهرباء وبيئة الأعمال، وبناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إلى أين نتجه من هنا؟ يجب على الحكومة أن تسرع خطى إنشاء المكتب التنفيذي للمسار السريع وأن تبدأ جهودا جادة لتنفيذ التعهدات التي تم تقديمها في مؤتمر المانحين في الرياض وإلا فإن مصداقيتها سوف تتضرر. ويجب على المانحين الوفاء بوعودهم والإسراع بتنفيذها. فلا وقت نُضيِّعه في أي من الجانبين.

مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء